فلم يرع عمر سلبه في بيته فاتى معاوية وكانت عند طلحة بن عبيد الله اروى بنت ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب فرقت الاسلام بينهما ثم تزوجها في الاسلام خالد بن سعيد بن العاص وكانت ممن فر الى النبي صلى الله عليه وسلم من نساء الكفار فخيرها وزوجها خالد بن سعيد بن العاص ابن امية وقال الشعبي كانت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم امراة ابي العاص بن الربيع اسلمت ولحقت بالنبي صلى الله عليه وسلم واقام ابو العاص بمكة مشركا ثم اتى المدينة واسلم فردها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود عن عكرمة عن ابن عباس بالنكاح الاول ولم يحدث شيئا قال محمد بن عمرو في حديثه بعد ست سنين وقال الحسن بن علي بعد سنتين قال ابو عمر فان صح هذا فلا يخلو من وجهين اما انه لم تحض حتى اسلم زوجها واما ان الامر في هذا منسوخ بقوله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر وهو لا يرد في ذلك شيء في عدتها وهذا هو الاختلاف فيه انه عني به العدة قال الزهري في عدة زينب هذه كانت قبل ان تنزل الفرائض وقال قتادة كانت هذه قبل ان تنزل سورة براءة بقطع الموارثة بينهم وبين المشركين بتبيينه المراد بالكوافر ههنا عبدة الاوثان ومن لا يجوز ابتداء نكاحها وقبل هي عامة نسخ منها نساء اهل الكتاب فعلى الاول اذا اسلم وثني او مجوسي ولم تسلم امراته فرق بينهما وهو قول اهل العلم منهم مالك والحسن وطاوس وعطاء وعكرمة وقتادة لقوله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر وقال بعضهم ينتظر بها تمام العدة وهو قول الزهري والشافعي واحمد واحتجوا بان ابا سفيان بن حارث اسلم قبل هند بنت عتبة امراته وكان اسلامه بمر الظهران ثم رجع الى مكة فدخل عليها وهي كافرة مقيمة على كفرها فاخذت بلحيته وقالت اقتلوا الشيخ الاحمق

ثم

ثم اسلمت بعده بايام فاستقر على نكاحهما قال الشافعي ولا حجة لمن احتج بقوله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر نساء المومنين محرمات على الكفار كما ان المسلمين لا تحل لهم الكوافر من الوثنيات ولا المجوسيات لقوله تعالى لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن ثم تبينت السنة ان مراد الله تعالى من قوله هذا انه لا يحل بعضهم لبعض الا ان اسلم الثاني منهما وقال ابو حنيفة واصحابه في الكافرين الذميين اذا اسلمت امراة عرض على الزوج الاسلام فان اسلم والا فرق بينهما قالوا ولو كانا حربيين ثم سبي امراته حيث تحيض ثلاث حيض اذا كانا جميعا في دار الحرب او في دار الاسلام وان كان احدهما في دار الحرب والاخر في دار الاسلام انقطعت العصمة بينهما وقد تقدم اعتبار الدارين بنبي وهذا الخلاف انما هو في المدخول بها فاما غير المدخول بها فلا خلاف في انقطاع العصمة بينهما الا للعدة على ما كذا يقول مالك في المراة يرتد زوجها المسلم تنقطع العصمة بينهما لقوله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر وهو قول الحسن البصري ولكن ابو حنيفة وقال الشافعي واحمد تنتظر بها تمام العدة فان كان الزوج قد اسلم فاسلمت الزوجة فمذهب مالك والشافعي واصحابهم تمام العدة وهو قول مجاهد وكذا لو بقي تحته زوجته اذا اسلم في عدتها فهو احق بها كان صفوان بن امية وعكرمة بن ابي جهل احق بزوجتيهما اسلما في عدتهما لما ذكر مالك في الموطا وقال بعض العلماء كان بين اسلام صفوان وبين اسلام امراته نحو من شهر قال ولم يبلغنا ان امراة هاجرت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوجها كافر حربي بدار الحرب الا فرقت بينهما وبين زوجها الا ان تقدم زوجها مهاجرا قبل ان تنقضي عدتها وقال بعضهم ينفسخ النكاح بينهما لما روي ان يزيد بن علقمة قال اسلمت جدتي ولم يسلم جدي ففرق بينهما عمر وهو قول طاوس وعطاء والحسن